

شعار الشركة



نموذج

عقد بيع طاقة كهربائية

من محطات إنتاج طاقة كهربائية

التابعة لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

لشركة

شركة ٢٠٢٤-٢٠٢٤

**عقد بيع طاقة كهربائية من المحطات
التابعة لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
وشركة**

أولاً: بيانات تملأ بمعرفة منتج الكهرباء:

اسم المنتج: هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

اسم المفوض بالتوقيع: محمد مصطفى محمد الخياط صفته: الرئيس التنفيذي للهيئة

الرقم القومي: ٢٦٦٠٢١٢١٢٠٣٦١٦ صادر من: بتاريخ: /..... /.....

.....

رقم الرخصة:

رقم التسجيل الضريبي: ٣٤٢-٨٠٤-٥٤٥

المحطات المخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية موضوع العقد:

.....

| م | اسم المحطة | العنوان | القدرة (ميغاوات) | الإنتاج التقديري السنوي (مليون ك.و.س) |
|---|------------|---------|---------------------|---|
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |

رقم التليفون:

عنوان المراسلة:

رقم الحساب البنكي للمنتج الذي سيتم سداد المستحقات عليه: اسم البنك:

توقيع المنتج (أو المفوض) تحريراً في: /..... /..... /.....

ثانياً: مرفقات العقد:

● مرفق رقم (١): الأماكن التابعة لشركة الاتصالات،

شركة محمد عبد الله - ٢٠١١

• مرفق رقم (٢): الترخيص الصادر للهيئة من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

• مرفق رقم (٣): الكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٢٣

أنه في يوم الموافق: / /

حرر هذا العقد بين كل من:

أولاً: المنتج هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ... ويمثله في هذا العقد السيد: محمد مصطفى محمد الخياط بصفته: الرئيس التنفيذي للهيئة ويشار إليه في هذا العقد بـ "المنتج".

(طرف أول)

ثانياً: شركة / (ش.م.م) بموجب السجل التجاري رقم شركة مساهمة
مصرية، مؤسسة وقائمة في مصر في ظل قانون، والكائن مقرها
- ويمثلها السيد/ بصفته:

(طرف ثاني)

تمهيد

- يسري على هذا العقد كافة القوانين المصرية وعلى الاخص قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية وقانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والقواعد الصادرة من الجهاز بالإضافة الى لائحة المشتريات والعقود الخاصة بالمنتج.
- حيث أن المنتج مرخص له بإنتاج وبيع الطاقة الكهربائية ويمتلك محطات لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بقدرة إجمالية (..... م.و).
- وحيث ان الشركة هي (تذكر نشاط الشركة).
- وقد أبدى الطرف الثاني رغبته في شراء الطاقة المنتجة من الطرف الاول مقابل السعر الذي يحدده الجهاز والمبين في البند السادس من العقد وعلى ان يكون هذا السعر ثابت طوال مدة التعاقد على ان يتم تحديثه بشكل دوري مع تجديد العقد بموافقة الطرفين، وذلك عن طريق استخدام شبكات الشركة المصرية لنقل الكهرباء /أو شركات التوزيع وحيث ان المنتج متعاقد مع هذه الشركات على توريد الطاقة الكهربائية للأماكن التابعة للطرف الثاني وفقا للمرفق رقم (١).
- لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين على التعاقد وذلك بالشروط والأحكام التالية:

سنة ٢٠٢٤ - ٤٤٤٤

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق، وبيانات المنتج الموضحة بصدر هذا العقد والمرقات (.....) والقواعد والتشريعات الصادرة من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكماً لبنوده واحكامه ومفسراً له.

البند الثاني

تسري احكام هذا العقد من تاريخ توقيعه، ويظل العقد سارياً لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة الطرفين.

البند الثالث

يحق للطرف الثاني الحصول على ما يفيد استخدامه للطاقة المتجددة من الطرف الأول.

البند الرابع

يقوم المنتج على نفقته بتشغيل وصيانة محطات إنتاج الطاقة والمهمات الكهربائية حتى نقاط الربط مع شبكة الشركة المصرية لنقل الكهرباء بما يضمن استمرارية تشغيل محطات الطرف الأول.

البند الخامس

تلتزم الشركة بتقديم بيان سنوي بالطاقة المطلوبة (المتوقعة) خلال الشهر الأول من التعاقد يتضمن استهلاك الشركة الشهري خلال سنة التعاقد مقسماً بالشهور (طبقاً للنموذج المعتمد من المنتج)، ويكون هذا البيان فقط على سبيل الاسترشاد لتحديد الكميات المطلوبة لاستهلاك الشركة وبعد الموافقة الكتابية بين الطرفين، ويستمر التعامل بين الشركة وشركة النقل / التوزيع المختصة طبقاً لما هو ساري ومحدد باللائحة التجارية للشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركات التوزيع.

البند السادس

تلتزم الشركة بسداد قيمة الطاقة الكهربائية شهرياً لشركة التوزيع/ النقل وفقاً للنطاق الجغرافي الخاص بها وفقاً للمعمول به حالياً في شأن سداد وتحصيل الفواتير ووفقاً لنوع العدادات الحالية المستخدمة (مسبقة الدفع أو لاحقة الدفع أو ذكية) دون تغيير، وبغض النظر عن أي مبالغ متنازع عليها خلال ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ استلامها للمطالبة من شركة التوزيع / النقل، وذلك لتغطية استهلاكاتها المطلوبة بالأماكن التابعة للطرف الثاني وفقاً للمرفق رقم (١) من محطات الطاقة المتجددة المملوكة للمنتج وذلك مقابل سعر ثابت للجهد المنخفض لمدة عام (فترة التعاقد) لشراء الطاقة الكهربائية يبلغ ٢٧,١ جنية/ك.و.س (جنيه وسبعة وعشرون قرشاً لكل كيلوات/ساعة)، متضمناً مقابل استخدام الشبكات، وتلتزم الشركة بسداد مقابل خدمة العملاء والدمغات والضرائب والغرامات وأي رسوم أخرى وذلك طبقاً لما هو ساري حالياً ووفقاً للكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٢٣.

شركة مصر للطاقة
٤٠٢٣-٤٠٢٣

البند السابع

لا يجوز للشركة التنازل عن هذا العقد أو نقل أي حق أو التزام فيه للغير إلا بعد إخطار المنتج كما لا يجوز تعديل هذا العقد أو أي بند من بنوده إلا باتفاق مكتوب وموقع من الطرفين بعد موافقة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وتلتزم الشركة بتحديث البيانات الخاصة بمواقع استهلاكاتها بصفة دورية، كما تلتزم باخطار الطرف الأول بذلك خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التعديل.

البند الثامن

إذا لم يتمكن أحد الطرفين بسبب حادث قوة قاهرة من تنفيذ التزاماته المتفق عليها طبقاً لهذا العقد كلياً أو جزئياً، يلتزم هذا الطرف بإخطار الطرف الآخر بهذا الحادث في أقرب وقت ممكن بحيث لا يجاوز بأي حال من الأحوال ٤٨ ساعة من وقت بدأ وقوع حادث القوة القاهرة وذلك بفاكس أو بخطاب مسجل يثبت فيه حالة القوة القاهرة وأثرها على تنفيذ الالتزامات على أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع بأسرع ما يمكن. ويبدل الطرف غير المتضرر كافة الجهود الممكنة لتخفيف آثار حادث القوة القاهرة على الطرف الآخر.

لا يكون الطرف المتضرر من حادث القوة القاهرة مسؤولاً عن أي تأخر أو عدم الوفاء بأي من التزاماته تجاه الطرف الآخر أثناء وجود حادث القوة القاهرة إلا فيما يتعلق بسداد الفواتير التي تم إصدارها وتسليمها قبل أو خلال فترة وقوع حادث القوة القاهرة

وتكون القوة القاهرة على أنها أي حادث أو ظرف، أو مجموعة حوادث أو ظروف خارجة عن إرادة أحد الطرفين وغير ناشئة عن تقصير أو إهمال أو سوء سلوك متعمد وتشمل هذه الحوادث أو الظروف على سبيل المثال لا الحصر: (الزلازل، العواصف، الصواعق، الانفجارات، الأوبئة، الحروب، الشغب العام، الاضطرابات المدنية، التخريب)، مما يؤثر تأثيراً جوهرياً أو ضاراً على تنفيذ أي طرف لالتزاماته المنصوص عليها في هذا العقد أو المترتبة عليه. بما في ذلك قدرة الطرف على توريد أو نقل أو استقبال الكهرباء، ومع ذلك لم يكن ممكناً منع أو معالجة أو التغلب على هذا التأثير الجوهري أو الضار بشكل كلي أو جزئي من جانب الطرف المضار ببذل العناية المناسبة العاجلة.

البند التاسع

يخضع هذا العقد في تنفيذه وتفسيره للقوانين السارية بجمهورية مصر العربية وبالإضافة إلى اللوائح الحكومية ذات الصلة بتنفيذ هذا العقد. أي نزاع أو خلاف ينشأ بين الطرفين حول تطبيق هذا العقد أو تفسير أي بند من بنوده أو الإخلال بأي التزامات تتعلق أو ترتبط بهذا العقد يتم حله أولاً بالطرق الودية مباشرة بين الطرفين.

سنة ٢٠١١-٢٠١٢

وفي حالة تعذر الحل الودي المباشر بين الطرفين يتم عرض النزاع على جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك للفصل فيه خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم طلب حل النزاع إلى الجهاز من أحد طرفي النزاع، ويحق لأي من طرفي النزاع اللجوء إلى المحكمة المختصة في حالة عدم قبوله لقرار الجهاز، على أن يظل قرار الجهاز ملزماً للطرفين لحين البت في النزاع عن طريق المحكمة المختصة.

البند العاشر

تقر الشركة بمسئوليتها الكاملة عن صحة البيانات الخاصة بها الواردة بهذا العقد، كما تقر بأن المنتج لن يكون بأي حال من الأحوال طرفاً في أي نزاع ينشأ بينه وبين الغير حول بنود هذا العقد، وتتعهد الشركة بإخطار المنتج بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول بأي تغيير يطرأ على البيانات الخاصة بها وذلك خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ حدوث هذا التغيير.

البند الحادي عشر

ترسل كافة المكاتبات والاحظارات على العنوان المبين بصدر هذا العقد لكل من الطرفين وتصبح منتجة لأثارها في حالة تسليمها باليد أو بالبريد المسجل بعلم الوصول.

البند الثاني عشر

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف نسخة منها للعمل بمقتضاها، والنسخة الثالثة يتم تسليمها لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

طرف ثان

طرف أول

.....

.....

شركة كهرباء
٢٠١١-١١-٢٠١١

مرفق رقم (1)

الأماكن التابعة للشركة:

شركة كبرياء - ٤٠٤ - ٤٣.٤٣